١٩٢٧

1927/01/13
F. 800 (2)

مقال افتتاحي بعنوان «عسير واليمن» من صحيفة «ذي نير إيست آند إنديا» *The Near East and India* الصادرة في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٧م، مضمن طي تقرير رقم ٢٠٤ من جيمس لودر بارك James Loder Park نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٢٨ يناير ١٩٢٧م.

يشير المقال إلى الحملة العسكرية التي يعد لها الإدريسي أمير عسير ضد إمام اليمن، ويذكر أن الانتهاكات التدريجية التي يقوم بها إمام اليمن في اتجاه الشمال والجنوب قد أصبحت من سِمات الوضع السياسي في جنوب غربي الجزيرة العربية. ولا يستبعد صاحب المقال أن يسعى الإدريسي إلى استعادة بعض الأراضي التي فقدها من إقليمه، ويضيف أن المطامح الجديدة التي ظهرت لديه هي ثمرة للثروة البترولية التي أخذت تلوح في الآفاق منذ بدأت عمليات استكشاف النفط في جزيرة فرسان. ويرصد المقال تفاصيل عن تلك العمليات ومواقعها وفرص نجاحها. كما يشير إلى الأهمية التي اكتسبتها جزر فرسان حين حصلت إحدى الشركات البريطانية على امتياز للتنقيب عن البترول فيها من الإدريسي الذي يُعدّ صاحب السيادة على تلك الجزر وذلك بموجب معاهدة ١٩١٧م بين عسير وبريطانيا.

ويذكر المقال أن عقد الامتياز تم تنفيذه كما هو معتاد مقابل سُلف كانت الشركة تدفعها إلى الإدريسي، إلى أن أخفقت في دفع ما عليها من التزامات في الموعد المحدد. فما كان من الإدريسي إلا أن اعتبر عقد الامتياز لاغيا، وقرر نقله إلى شركة البترول الأنجلوسكسونية Anglo-Saxon Petroleum Company. ومنذ ذلك الحين، والشركة ملتزمة بدفع ما عليها للإدريسي، وهي تواصل استكشاف الجُزر بحثا عن البترول. أما الإدريسي، كما يذكر المقال، فقد أنفق الثروة المفاجئة في شراء الذخائر استعدادا لهجوم مرتقب على إمام اليمن.

Aden 2

1927/01/13
F. 800 (3)

مقال بعنوان «عسير واليمن» من صحيفة «ذي نير إيست آند إنديا» *The Near East and India* الصادرة في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٧م، مضمن طي تقرير رقم ٢٠٤ من جيمس لودر بارك James Loder Park نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٢٨ يناير ١٩٢٧م.

يشير المقال إلى شائعات من جنوب الجزيرة العربية تفيد أن بعثة إيطالية برئاسة أوتشيلي Uccelli وصلت إلى اليمن بهدف التمهيد لاستقطاب جالية إيطالية هناك. ويضيف أن الإمام يحيى يعاني من نوبة اكتئاب، وأنه غير قادر على تحديد مصدر الخطر الذي يهدّد مملكته في المستقبل، أهو قادم من إيطاليا أم من جاره الإدريسي في الشمال، الذي يركز اهتمامه على جيزان وعلى البترول الكامن في جزر فرسان. ويذكر المقال أن هناك حركة كبيرة لرجال القبائل في جيزان، وهناك أحاديث علنية عن احتمال هجوم وشيك على الحديدة، وعلى ميدي الواقعة تحت سيطرة ثلاثة آلاف من قوات الإمام يحيى. ويستطرد المقال مشيرا إلى أن الإدريسي أصبح غنيا فجأة، ويحظى إلى جانبه بمشورة عمّه السنوسي، أمير عسير الأسبق، وجمال الغازي، قائد المدفعية الأسبق في جيش الملك عبدالعزيز آل سعود.

ويرى صاحب المقال أن أسباب كل هذه التحولات التي يشهدها إقليم عسير تعود إلى احتمال وجود ثروة نفطية في جزر فرسان. ثم يورد تفاصيل عن امتياز التنقيب عن النفط في جزر فرسان وكيف انتقل من شركة بريطانية أول الأمر إلى شركة البترول الأنجلوسكسونية Anglo-Saxon Petroleum Company بعد ذلك، وما آل إليه ذلك من عائدات مالية لصالح الإدريسي. وينتهي صاحب المقال إلى أن الوضع السياسي في عسير يكتنفه الغموض؛ فمع أن الإقليم يقع في نطاق حماية الملك عبدالعزيز، إلا أنه يتمتع باستقلال سياسي واقتصادي كامل، ولذلك فإنه يُعد في نظر صاحب المقال لغزا من ألغاز الجزيرة العربية.

Aden 2

1927/01/24
F. 800 (38)

تقرير رقم ٢٠٢ من جيمس لودر بارك James Loder Park نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٢٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٧م.

يطلب بارك في هذا التقرير من وزارة الخارجية الأمريكية النظر في طلب لتصدير أسلحة أمريكية إلى الإمام يحيى، ويوضح أن هذا الطلب جاء في إطار سعي القنصلية الأمريكية إلى مساعدة شركة هولبيرج كيد الأمريكية Houlberg- Kidde Corporation لبناء علاقات تجارية لها مع اليمن، وذلك من خلال التفاوض المباشر بين كوني هولبيرج Conny Houlberg مدير هذه الشركة في عدن وإمام اليمن. ويورد بارك تفاصيل عن الحفاوة التي حظي بها مدير الشركة من الإمام يحيى، وعن صفقة الأسلحة التي طلب الإمام أن يعقدها مع هذه الشركة الأمريكية. كما يورد تفاصيل عن الإمام، ومطامحه، ونظرته إلى جنوب الجزيرة العربية على أنه إرث له،

ويضيف أن لا أحد يمكنه التكهّن بأهداف الإمام يحيى الحقيقية، على الرغم من زعمه بأن طلبه لتلك الأسلحة هو لأغراض دفاعية فحسب.

ويضيف بارك أن من الاعتبارات المهمة في تقييم الموقف ما يظهر في الأفق من أن الجزيرة العربية يعاد تنظيمها تنظيما ذاتيا لتصبح كيانا سياسيا كبيرا تحت قيادة الملك عبدالعزيز آل سعود، ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها. ومن تلك الاعتبارات أيضا ما يتعلق بوضع الأدارسة في عسير، فهم غير قادرين على توفير الحماية لأنفسهم، وليس أمامهم سوى طلب المساعدة من كل من الملك عبدالعزيز وبريطانيا. ويسترسل بارك في تحليل الموقف، فيذهب إلى أن الإمام يحيى قد يدرك أن التعامل الودي مع الأدارسة، مع تدعيم جبهاته وتوسيعها لتشمل أجزاء أخرى من الساحل، من شأنه أن يفتح حدوده على البحر، ويحوّل عدن إلى مجرد جزيرة بريطانية في بحر امبراطورية عربية. ومن هنا، يذهب بارك إلى أن الإمام قد يفضل عدم الدخول في حرب لا طائل منها مع الملك عبدالعزيز بسبب عسير، ويؤكد قناعته بأن الإمام يحيى قد تخلى عن أي تفكير جادّ بالدخول في منافسة مع الملك عبدالعزيز للسيطرة على الجزيرة العربية. ومع ذلك، فإن عسير في تقديره ستكون موضع نزاع أساسي بسبب موقعها على الساحل، لكنه يشير إلى شائعات بأن هذا النزاع سيحسم سلميا بالتفاهم الودي بين الإمام يحيى والملك عبدالعزيز.

ويشير بارك في هذا الصدد إلى تقريره رقم ١٧١ المؤرخ في ١٩ أغسطس (آب) ١٩٢٦م، ويؤكد أنه لم تُبرم أي معاهدة بين الطرفين، خلافا لِما ورد في صحيفة «بالستاين ويكلي» *Palestine Weekly*، ممّا جاء ذكره في تقرير القنصلية رقم ١٦١ المؤرخ في ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٢٦م؛ لكنّ على إمام اليمن، كما يقول، أن يدرك أنه بحاجة إلى الوصول إلى حل وسط بشأن الحدود مع الملك عبدالعزيز؛ كما أن عليه في الوقت نفسه أن يحصل على ما يكفي من الأسلحة لفرض احترامه على مختلف الأطراف اليمنية. ثم ينتقل بارك بعد ذلك ليقدم تقييما لموقف الإيطاليين من تسليح الإمام.

ثم يسترسل في شرح موقف إمام اليمن كما يراه برنارد رايلي Major Bernard Reilly المقيم السياسي البريطاني بالنيابة في عدن، وكيف وصل إلى ما وصل إليه، ودور بريطانيا في العداء القائم بين الأدارسة وإمام اليمن. كما يشرح طبيعة العلاقة بين الملك عبدالعزيز والإمام يحيى والأدارسة، كما وصفها رايلي، ويستنتج من ذلك أن الأمر قد يصل إلى حد النزاع بين الملك عبدالعزيز والإمام، وإنْ كان هناك مجال في تقديره إلى حصول تفاهم بينهما. أما إذا حدث نزاع بينهما، كما يقول

رايلي، فإن الملك عبدالعزيز قد يأمل في السيطرة على الحُديدة؛ ولكن عليه حينئذ أن يمرّ بأراضي الأدارسة الذين قد يساعدونه في تلك المهمة، لأن ما يجمعهم بالملك عبدالعزيز أكثر مما يفرقهم، خصوصا أنهم أضعف من أن يشكلوا كيانا منفصلا قائما بذاته.

ويستمر بارك في نقل آراء رايلي فيذكر أن عسير لاتزال هي اللغز المعقد في الجزيرة العربية، فهي لا يمكن أن تشكّل كيانا مستقلا، وقد ظلت في مأمن من مطامع الإمام بسبب وجود الملك عبدالعزيز، كما أنها بمثابة تجمّع ضعيف لمجموعة من القبائل لكل منها ولاء ضعيف ومؤقت للعائلة الإدريسية. ولكل تلك الأسباب، فإن عسير في نظره هي الإقليم موضع النزاع عند الحديث عن أي حرب في الجزيرة العربية. ويذكر رايلي أن هناك ما يفيد أن الملك عبدالعزيز قد خطط للقيام بهجوم كبير من شأنه أن يستوعب جنوب عسير، ويعزل إمام اليمن في جباله، وأن الملك عبدالعزيز لا يزال يتدبر الأمر من حيث التوقيت، لكنه مشغول بتدبّر أوضاعه الداخلية، والعمل على استقرارها. ويذكر بارك أن من الصعب، حسب رايلي، التكهن بما يريد الإمام تحديدا، ومن الصعب بعد كل تحركاته العدوانية بالقرب من عدن أن يعتبره صديقا، لكنه ليس هناك في الوقت نفسه ما يمنع الأمريكيين من إقامة علاقات تجارية معه، ومن بيع أي شيء قد يرغبون في بيعه إيّاه.

ويضيف بارك أنّ رايلي صرّح له في ختام لقائهما أن آراءه تلك لا تمثل موقف بريطانيا الرسمي، وأنه سيعمل مع حكومته على احتواء موضوع الذخائر والأسلحة الذي وضعه الإمام في طريق الأمريكيين وهم بصدد التعاون تجاريا معه. وقد أجاب بارك من جهته بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوي أن تخوض حروب بريطانيا بالنيابة عنها، كما أنها لا تريد أن تتدخل في النزاعات القائمة بين القبائل العربية، وهي حريصة على أن تبقى على الحياد بالنسبة إلى أي التزامات من بريطانيا تجاه الإدريسي أو الملك عبدالعزيز. ويضيف بارك أنه لو تحقق هجوم من الإدريسي على الإمام يحيى، بتأييد من الملك عبدالعزيز وبريطانيا، فإن الإمام سيفقد ميناء الحُديدة، ممّا سيعرّض المصالح التجارية الأمريكية في اليمن للضياع. وإذا كان من الشرعية الدولية، كما يقول بارك، أن تسلّح إيطاليا اليمن، وأن تسلّح بريطانيا الإدريسي، فإن هناك ما يبرر، وفق الشرعية نفسها، أن تبيع الولايات المتحدة ما تريد لأحد الأطراف العربية المتحاربة أو لها جميعا.

وينتقل بارك بعد ذلك إلى وصف الإمام بأنه شخصية ذات شأن، وأن من كبار أعضاء البعثة البريطانية التي قادها جلبرت كلايتون

Sir Gilbert Clayton إلى صنعاء مَن وصفوه بأنه شخص حكيم متّزن، وأنه يدرك جيدا أن قوة الملك عبدالعزيز تفوق قدراته، إلا أنّ آراء مستشاريه المتخوّفين من أي تغلغل بريطاني في المنطقة قد أفسدت عليه مواقفه، وجعلته يختار المواجهة مع بريطانيا.

وينتهي التقرير بإشارة إلى عدد من المراسلات بين الإمام يحيى والقنصلية الأمريكية في عدن.

***Aden* 2**
#890B.00/78 722.7

1927/01/28
890 F. 014/- (7)

مقال من صحيفة «الديلي تلغراف» *The Daily Telegraph* الصادرة في ٢٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٧م بعنوان «معاهدة مكة المكرمة بين الحجاز والإدريسي» مضمن طيّ رسالة تغطية رقم ١١٤٦ موقعة من هنري فلتشر Henry P. Fletcher من السفارة الأمريكية في روما إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ فبراير (شباط).

يفيد المقال أن صحيفة «أم القرى» الصادرة في ٧ يناير نشرت نص المعاهدة التي وقعها في مكة المكرمة كل من عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها والسيد الحسن بن علي الإدريسي وذلك يوم ٢١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٦م. ويضيف صاحب المقال أنه تم التوصل إلى هذه المعاهدة في جو من السرية التامة، وأن نشرها في تلك الآونة من شأنه أن يوضح طبيعة العلاقة بين إمارة عسير والملك عبدالعزيز.

ثم يورد المقال ترجمة لنص المعاهدة المذكورة، التي تتضمن عشرة بنود جاء فيها أن حاكم عسير يعترف بسلطة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها على الأراضي التي حددتها معاهدة ١٠ صفر ١٣٣٩هـ الموافق ٢٣ أكتوبر ١٩٢٠م، بين سلطان نجد ومحمد بن علي الإدريسي. وتنص المعاهدة على أنه لا يجوز لإمام عسير الدخول في أي علاقة سياسية أو اقتصادية أو حربية، أو التخلي عن أي جزء من أراضيه دون موافقة ملك الحجاز الذي يعترف بسلطة إمام عسير على الأراضي المذكورة في المعاهدة، وبسلطة من تراه أسرة الأدارسة صالحا للنهوض بالإمامة. كما تنص المعاهدة أيضا على اعتراف ملك الحجاز باستقلال إمام عسير الإداري، وعلى تعهده بالدفاع عن أراضي عسير.

ويعلق صاحب المقال ملاحظا أن المعاهدة المذكورة دخلت حيز التنفيذ، وأن معاهدة ١٩٢٠م المشار إليها لم تنشر فيما يبدو، مما يدفع إلى التخمين بشأن الأراضي التي تشملها. ويرجّح صاحب المقال أن تلك الأراضي قد تضم جزر فرسان التي منح فيها الإدريسي امتيازا نفطيا لشركة بريطانية، وكذلك منطقة تهامة التي احتلها الإدريسي

عام ١٩٢٠م ثم استعادهـا منه الإمام يحيى عام ١٩٢٤م. ويخلُص صـاحب المقال إلى أن لهذه المعاهدة أهـميتها في تاريخ الجزيرة العربية، وأنها تبيّن أن سيادة الملك عبدالعزيز أصبحت تمتد إلى حدود اليمن، ويأمل حينئذ أن يسهم نشر المعاهدة في وضع حدٍّ للتهديدات باندلاع حرب بين الإدريـسي والإمام يحيى من شأنـها أن تلقي بجـنوب غربي الجزيرة العربية في بحر من التوتر وعدم الاستقرار.

722.17

1927/01/28
F. 800 (12)

تقرير رقم ٢٠٤ بعنوان «عـمـلـيـات التنقيب عن النفط في البحر الأحمر» مـن جيمس لودر بارك James Loder Park نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٢٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٧م، ومرفق به مقال بعنوان «عسـيـر واليمن» ومقال افتتاحي يحمل العنوان نفسه من صحيفة «ذي نير إيست آند أنديـا» *The Near East and India* الصادرة في ١٣ يناير ١٩٢٧م.

يتطرق بارك في تقريره إلى المستجـدات الخاصة بعمليات التنقيب عن البترول في منطقة البحر الأحمر مستكملا بـذلك ما كان ذكره في تقـرير سابق برقـم ١٧٢ مؤرخ في ١٩ أغسطس (آب) ١٩٢٦، وفيه يشير إلى امتياز جديد للنـفط بجزر فرسان منحه الإدريـسي لشركـة البترول الأنجلو سـاكسونية Anglo-Saxon Petroleum Company. ويحدد بارك من خلال خريطـة خاصة تضمنتها الـرسالة موقع جزر فرسان في البحر الأحمر، وعلاقة هذه الجزر بأراضـي الإدريسي الذي يحظـى بتأييـد من بريطانيا. كمـا يشير إلى الحدود المحتملة لأراضي الملك عبدالعزيز آل سـعود الذي تربطه هو أيضا علاقات ودية ببريطانيا، وإلى أراضي إمام اليمن الذي يعتبر الإدريسي طرفا غريبا عن المنطقة.

ثم يستطرد بارك في عـرض المـراحـل الأولى لظهور البترول في جزر فرسان، وما نجم عن ذلك من تغيير في سير الأحـداث في المنطقة، وزيادة في توتر العلاقات بـين الإمام يحيى من جهة، وبين الإدريسي والملك عبدالعزيز والبريطانيين من جهـة أخـرى. ويلاحظ بارك في هذا الصدد أن الإمام يحيى لا يرغب شخصيا في مـواجـهـة المـلـك عبدالعزيز أو حكومة عدن، ولكـنـه ضـد الإدريسي الذي تمكن من الحصـول عـلـى اعتراف بريطانيا باستقلاله وبأحقيته في السيادة على جزر فرسان، وذلك بموجب معاهـدة أبرمها معها عام ١٩١٧م.

ثم يتحدث بارك عن طبيعة السيـاسـة البريطانية في منطقة الجـزيـرة الـعـربـيـة وتوجهاتها، فيذكر أن بريطانيا قد تصل إلى شكل من أشكال الاتفاق مع إمام اليـمـن لتلافي اندلاع الحرب في الجزيرة، حتى لو

كان ذلك على حساب الإدريسي، خصوصا أن السياسة البريطانية الجديدة في المنطقة لا تتماشى فيما يبدو مع تطلعات الإدريسي. ويضيف بارك أن هناك من البريطانيين من يصف ماضي السياسة البريطانية في الجزيرة العربية بأنها نزعت إلى تأييد الجانب الخاسر. ويصف منح الإدريسي امتياز النفط في جزر فرسان إلى شركة بريطانية بأنه يعني فرض النفوذ البريطاني على الجزر، ويترتب على ذلك أن الإمام يحيى سيجد نفسه في مواجهة مع بريطانيا لو حقق آماله بطرد الإدريسي من عسير. وفي تلك الحالة فقط، كما يخمن بارك، يمكن التوصل إلى اتفاقٍ ما قد يساعد على ضمان الاستقرار في الجزيرة العربية، وهو مطمح صعب التحقيق في نظره.

ثم يشير بارك إلى أن ما يراه هو أن بريطانيا، منذ عام ١٩١٩م، تنزع إلى عدم التدخل في سياسة الجزيرة العربية أو التورط في حروب عربية-عربية باستثناء ما يخص إقليم عدن، الذي يمثل محورا من محاور الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية. كما أن دور الملك عبدالعزيز لابد أن يؤخذ في الحسبان خصوصا فيما يتعلق بمنطقة عسير، لكن الملك عبدالعزيز في تلك الفترة مشغول أساسا بتدعيم الاستقرار في أرجاء مملكته، ومن المحتمل ألا يميل إلى الإدريسي وتوجهاته، مما قد يؤول إلى ذهاب الإدريسي وضياع آماله. ويرى بارك أن السياسة الراهنة في الجزيرة العربية غير مستقرة، ولا يمكن أن تتبلور رؤية واضحة حول مستقبلها إلى أن يتم خلع الإدريسي سواء بطرده أو باستيعابه، وحتى يصل كل من الملك عبدالعزيز وإمام اليمن إلى اتفاق نهائي حول مسألة الحدود بينهما.

Aden 2

#890b.6363/23 722.7

1927/02/13
890 b. 00/79 (9)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لمقال بعنوان «الوضع السياسي الخطير في البحر الأحمر» نشرته صحيفة «لافورو ديتاليا» *Lavoro Di Italia* الصادرة في ١٣ فبراير (شباط) ١٩٢٧م، مرفقة بالأصل الإيطالي ومضمنة طي الرسالة رقم ١١٣٤ الموقعة من هنري فلتشر Henry P. Fletcher من السفارة الأمريكية في روما إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ فبراير ١٩٢٧م.

يذكر المقال أن الوضع في جزيرة العرب يزداد خطورة يوما بعد يوم، وأن مصر تتابع ما يحدث هناك بقلق نظرا إلى الأهمية الاستراتيجية لجزيرة العرب على سواحل البحر الأحمر، ولأن أي اضطرابات في المنطقة ستؤدي بالضرورة إلى تدخل القوى الاستعمارية. ويورد المقال نبذة عن الوضع في الحجاز منذ أن دخله الوهابيون بقيادة الملك عبدالعزيز آل

سعود، ثم يتساءل عن وضع عسير وعن الحديث المتزايد عن حرب وشيكة بين مملكة الحجاز واليمن. كما يعطي نبذة عن أهمية عسير، وكيف يحاول كل من الحجاز واليمن ضمها إليه في غياب أمير قوي عليها. ويضيف صاحب المقال أن الأمور كان من الممكن أن تنتهي عند هذا الحد لولا حادثة المحمل التي خسرت مملكة الحجاز بسببها، كما يقول، المساعدة السنوية التي كانت تتلقاها من مصر.

وتضيف الصحيفة أنه من الطبيعي في هذه الظروف أن يستعين الملك عبدالعزيز ببريطانيا التي أبدت اهتمامها بالحجاز مباشرة لأن لها أطماعا استراتيجية في معان والعقبة. وينقل صاحب المقال في هذا السياق عن صحيفة «أم القرى» الرسمية قولها إن المحادثات بدأت بين الملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية لإعادة النظر في اتفاقية سنة ١٩١٦م (كذا!) التي عفا عليها الزمن. ويشير إلى ما تنطوي عليه تلك المحادثات من محاولات بريطانية لتثبيت قدمها في الجزيرة العربية على حساب إمام اليمن، عدوّها اللدود في المنطقة. ثم يذكر أن الحكومة المصرية اقترحت حل مشكلة عسير سلميا بتقسيم الإقليم بين الحجاز واليمن، إلا أن تلك المحاولة فشلت بسبب تشبث الملك والإمام كل بموقفه، كما يقول. هذا بالإضافة إلى ارتباط اليمن بمعاهدة مع إيطاليا تنطوي على وعد ضمني من إيطاليا بمساعدة اليمن في حل مسألة عسير.

ويضيف صاحب المقال أن جميع محاولات المصالحة بين مملكة الحجاز واليمن كان مصيرها الفشل، وأن حكومة الحجاز اطمأنت على حد قوله إلى الدعم الذي تلقته من العالم الإسلامي بعد أن أعلن الملك عبدالعزيز نص اتفاقية أبرمها في شهر أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٦م مع الحسن الإدريسي أمير عسير. ويعلق صاحب المقال ملاحظا أنه كان من الطبيعي أن تنشب الحرب بين الحجاز واليمن بعد الإعلان عن هذه الاتفاقية، غير أن حرب الاتفاقيات حلت محل النزاع المسلح، إذ أعلنت اليمن أنها أبرمت اتفاقية مع المرغني الإدريسي أمير عسير الحالي (كذا!) يضمن الإمام يحيى بموجبها حماية المرغني.

ويضيف صاحب المقال نقلا عن الصحافة العربية أن النزاع سيمتد إلى الساحة الأوروبية حيث ستغذيه روح التنافس الاستعماري، فإنجلترا تدعم الحجاز، وإيطاليا تدعم اليمن. كما يذكر أن باترنو دي مانشي Paterno di Manchi الوزير المفوض الإيطالي في القاهرة دخل في محادثات مباشرة مع وكيل الحجاز هناك، وأن من المتوقع أن تسفر هذه المحادثات عن معاهدات مباشرة مع الحكومة الحجازية.

722.7

1927/02/17
890 b. 00/79 (2)

رسالة رقم ١١٣٤ موقعة من هنري فلتشر Henry P. Fletcher من السفارة الأمريكية في روما إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ فبراير (شباط) ١٩٢٧م، ومرفق بها مقال بعنوان «الوضع السياسي الخطير في البحر الأحمر» نشرته صحيفة «لافورو ديتاليا» *Lavoro D'Italia* الصادرة في ١٣ فبراير ١٩٢٧م، مع ترجمة للمقال باللغة الإنجليزية.

يشير فلتشر إلى المقال المرفق بشأن الوضع السياسي في منطقة البحر الأحمر وما جاء فيه عن الدور الذي يجب أن يكون لمصر في أي تطورات تشهدها تلك المنطقة. ثم يقول إن الصحافة الإيطالية كذّبت خبرا أفاد أن الوزير المفوض الإيطالي في القاهرة يجري مفاوضات مع وكيل حكومة الحجاز هناك. ويضيف فلتشر أن الصحافة الإيطالية ذكرت أن إيطاليا لم تعترف رسميا (بحكومة) مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها حتى ذلك التاريخ.

722.7

1927/02/23
890 F. 014/- (4)

مقال بعنوان «اليمن السعيد والصحراء العربية» نشرت في صحيفة «التايمز» *The Times* اللندنية الصادرة في ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٢٧م، مضمنة طي رسالة تغطية رقم ١١٤٦ موقعة من هنري فلتشر Henry P. Fletcher من السفارة الأمريكية في روما إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٥ فبراير ١٩٢٧م.

يتناول المقال موضوع المعاهدة التي أبرمت بين الملك عبدالعزيز آل سعود والأمير الإدريسي في شهر أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٦م، التي أصبحت عسير بموجبها تحت حماية الملك عبدالعزيز ضد أي تمرد داخلي أو اعتداء خارجي، كما أنها تدعم سلطة الإدريسي، وتعيد إليه جزءا من أراضيه التي كانت القوات الوهابية قد استولت عليها. ويلاحظ كاتب المقال أن الإدريسي يشار إليه في هذه المعاهدة بلقب «إمام عسير»، وأن عسير هي كامل المنطقة التي تمتد بين الحجاز واليمن، إلا أن هذا التحديد ليس له في التاريخ الحديث ما يدعمه على أرض الواقع.

ثم يعرض نبذة موجزة من تاريخ عسير، ويرجح أن اللقب الذي أطلق على أمير عسير في المعاهدة قد يمنح الملك عبدالعزيز أساسا للاستيلاء على الحديدة التي كانت تحت سيطرة قوات الإدريسي قبل أن يخرجه منها إمام اليمن، ويشرع في الاتجار بمنتجات المنطقة مع الإيطاليين. ويرى كاتب المقال أن الحديدة تشكل كسبا ثمينا لقادة المنطقة الغربية من الجزيرة العربية، ويضيف أن علاقات ملك الحجاز وحاكم اليمن فاترة.

ثم يتناول صاحب المقال أسباب الخلاف القائم بين أهل اليمن والوهابيين من حيث المذهب الديني ونمط العيش، ويشير إلى ماضي اليمن العريق وإلى موقف حاكمه أثناء الحرب العالمية الأولى، وعلاقاته المتوترة مع بريطانيا والاتفاقية التي وقعها مع إيطاليا، والتي يحصل بموجبها على مساعدة عسكرية غير مباشرة للتصدي لأي هجوم محتمل على الحديدة من القوات الوهابية. ويشير صاحب المقال أيضا إلى علاقة بريطانيا بكل من الملك عبدالعزيز والإدريسي، ويلاحظ أنها لم تتوصل إلى أي اتفاق مع إمام اليمن، وذلك خلافا لما حصل بينه وبين بنيتو موسوليني Benito Mussolini رئيس الحكومة الإيطالي.

ويضيف صاحب المقال أن المعاهدة اليمنية الإيطالية ليست موجهة ضد المصالح البريطانية، وإن كانت تمنح امتيازات تجارية للإيطاليين. وقد تؤدي حماية الوهابيين لعسير في رأي صاحب المقال إلى مواجهة بين إمام اليمن صديق إيطاليا والملك عبدالعزيز صديق بريطانيا؛ إلا أن هاتين الدولتين في رأيه لا تودّان التدخل في نزاعات الدول العربية المختلفة، بل تريدان الحفاظ على السلام وتطوير التجارة على سواحل البحر الأحمر. ويتوقع أن تستخدم الدولتان نفوذهما، كلّ لدى حليفها، لتحقيق ذلك الغرض.

722.17

1927/03/23
F. 710 (7)

تقرير رقم ٢٠٩ من جيمس لودر بارك James Loder Park، نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٢٣ مارس (آذار) ١٩٢٧م، مرفق بها ترجمة لنص خطاب إمام اليمن إلى جيمس لودر بارك، مؤرخة في ١٤ مارس ١٩٢٧م، وخطاب إمام اليمن إلى هولبيرج Houlberg مدير شركة هولبيرج كيد الأمريكية Houlberg-Kidde Co.، مؤرخ في ١٤ مارس ١٩٢٧م وخطاب القنصلية الأمريكية من لودر بارك إلى إمام اليمن، مؤرخ في ٢٦ مارس ١٩٢٧م (المرفقات غير موجودة).

يشير بارك إلى الخطاب الذي أرسله إمام اليمن إلى القنصلية الأمريكية في عدن بخصوص معاهدة الصداقة والتجارة اليمنية الأمريكية التي كان بارك قد أرسل ملخصا لها في تقريره رقم ٢٠٧ المؤرخ في ١٥ مارس ١٩٢٧م.

ثم يورد تفاصيل عن علاقة إمام اليمن بشركة هولبيرج كيد Houlberg-Kidde Corporation ومديرها هولبيرج، قبل أن يشير إلى احتمال استياء البريطانيين من وجود معاهدة بين الولايات المتحدة واليمن، خصوصا في ضوء الجهود التي تبذلها بريطانيا لكبح جماح الإمام ومنعه من التسلل إلى مناطق في محمية عدن، وكذلك في ضوء تأييدها للملك عبدالعزيز آل سعود ملك

الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها، والإدريسي أمير عسير لبسط سيطرتهما على منطقة تهامة.

ثم يذكر صاحب التقرير أنه نمى إلى علم القنصلية أن الإدريسي قد وقع معاهدة تحالف مع الملك عبدالعزيز في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٦م في مكة المكرمة، ويلاحظ أن توقيع مثل تلك المعاهدة كان متوقعا منذ فترة طويلة، وقد أشار إلى ذلك في تقريره رقم ١٦١ المؤرخ في ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٢٦م. ويتطرق التقرير بعد ذلك إلى ما دار من نقاش حول مسألة اليمن بين جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton المبعوث البريطاني الذي فشل في إبرام معاهدة مع الإمام يحيى، وجاكوبو جاسباريني Jacopo Gasparini المبعوث الإيطالي الذي نجح في المهمة نفسها.

Aden 2

1927/03
890 F. 001/Ibn Saud/1 (4)

نسخة من مقال بعنوان «لقب الملك عبدالعزيز آل سعود الجديد» من صحيفة لندنية الصادرة في مارس (آذار) ١٩٢٧م، مرفقة برسالة تغطية رقم ٦ موقعة من كلايسون ألدريدج Clayson Aldridge نائب القنصل الأمريكي في عدن، إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٧م.

يفيد المقال أنه، بمناسبة عيد الفطر المبارك، تم الإعلان عن أن الملك عبدالعزيز آل سعود أصبح يُلقّب رسميا بملك الحجاز ونجد وملحقاتها. ويذكّر صاحب المقال بأن الملك عبدالعزيز كان قد أعلن نفسه «ملكا للحجاز» وذلك في الحرم المكي يوم ٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٦م، وضمّ ذلك اللقب إلى لقب «سلطان نجد وملحقاتها».

ويورد صاحب المقال ترجمة للإعلان المذكور، وجاء فيه أن وفودا من كل أنحاء نجد قدمت إلى الرياض للسلام على الملك عبدالعزيز، واجتمعت هناك تحت رئاسة والده الإمام عبدالرحمن الفيصل يوم ٢٥ رجب ١٣٤٥هـ الموافق ٢٨ يناير ١٩٢٧م، وقررت تحويل مسمّى «سلطان نجد وملحقاتها» إلى «ملك نجد وملحقاتها»، ورفعت إلى الملك طلبا بقبول قراراتها. وقد أصدر الملك مرسوما يقرّ ما اقترحته عليه وفود نجد.

722.17

1927/04/20
F. 800 (2)

نسخة من رسالة من نزيه العظم مترجم تشارلز كرين Charles Crane رجل الأعمال الأمريكي في اليمن، إلى جيمس لودر بارك James Loder Park نائب القنصل الأمريكي في عدن، مؤرخة في القاهرة في ٢٠ أبريل (نيسان) ١٩٢٧م، ومضمنة طي تقرير رقم ٢٢٤ من جيمس لودر بارك إلى وزير

الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٢٧م.

يعبر صاحب الرسالة عن أسفه لعدم استطاعته العثور في القاهرة على نص معاهدة ١٩٢٠م المبرمة بين الملك عبدالعزيز آل سعود، ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها، والإدريسي أمير عسير، ويضيف أنه نمى إلى علمه أنها كانت معاهدة سرية لم يرها أحد، وأن العالم الإسلامي مهتم للغاية بمنع اندلاع حرب بين إمام اليمن والملك عبدالعزيز.

ويذكر صاحب الرسالة أن كثيرا من الشخصيات المعروفة قد كتبوا رسائل إلى كل من الملك عبدالعزيز والإمام يحيى تحثهما على تسوية الخلافات بينهما بالوسائل السلمية، وأنه على قناعة شخصية بأن الإدريسي سيعمل على إثارة القلاقل وذلك بإيعاز من البريطانيين الذين يحرصون في رأيه على إشعال نار الفتنة في الجزيرة العربية خدمة لمصالحهم. ويتوقع نشوب حرب بين الملك عبدالعزيز وإمام اليمن لأن بريطانيا تريد ذلك.

Aden 2

1927/05/13
F. 710 (6)

نسخة من مقال بعنوان «إيطاليا في البحر الأحمر(١)» من صحيفة «مانشستر جارديان» *The Manchester Guardian* الصادرة في ١٣ مايو (أيار) ١٩٢٧م، مضمنة طي رسالة تغطية رقم ١٨٧٣ من ستيرلنج F. A. Sterling مستشار السفارة الأمريكية في لندن نيابة عن السفير الأمريكي إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ مايو ١٩٢٧م.

يشير كاتب المقال إلى الطموحات الإيطالية في منطقة البحر الأحمر، ويرصد هذه الطموحات تاريخيا وإخفاقاتها، وعودة إيطاليا مؤخرا إلى شواطئ هذه المنطقة من خلال المعاهدة التي أبرمتها مع إمام اليمن. ثم يصف كاتب المقال تحركات الإيطاليين الأخيرة في المنطقة على عدة أصعدة، وينتقل بعد ذلك إلى وصف ساحل الجزيرة العربية المطل على البحر الأحمر بأنه مقسم إلى ثلاثة أقسام غير متساوية، يشكل الجزء الشمالي منها مملكة الحجاز، والجزء الأوسط إمارة عسير، بينما ينتمي الجزء الجنوبي إلى اليمن.

وينتقل الكاتب إلى وصف أوضاع مملكة الملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، فيقول إن وجوب الحج على كل المسلمين يجعل من الملك عبدالعزيز شخصية على أقصى درجة من الأهمية في السياسة الإسلامية. ويتحدث الكاتب عن الملك عبدالعزيز، فيذكر أنه من منطقة نجد، التي هي قلب الجزيرة العربية، ويذكر تاريخ أسرته، وحروب الصحراء التي خاضتها على مدى عقود طويلة في منطقة جبل شمر ضد

آل رشيد الذين كانوا حلفاء الأتراك. ويذكر الكاتب أن عائلة الملك عبدالعزيز حققت نصرا ساحقا على آل رشيد عام ١٩٠٦م، وأنها وجهت ضربات قوية إلى منافسيها الذين وقفوا منذ الحرب الكبرى لمنع الملك عبدالعزيز من السيطرة على الجزيرة العربية وتجسيد فكرة الوحدة العربية.

ويشير كاتب المقال إلى أن الهاشميين بقيادة الشريف حسين كانوا في مواجهة الملك عبدالعزيز الذي دخل مكة المكرمة، وقضى بذلك تماما على الشريف حسين بفضل إيمانه هو وأتباعه بالقضية التي كانوا يتبنونها. ويعقد كاتب المقال مقارنة بين ما آل إليه حال الشريف حسين في قبرص وحال الملك عبدالعزيز الذي أصبح ملكا للحجاز وسلطانا لنجد، وزعيما للوهابيين، ومرشحا للخلافة، وقائدا للنهضة العربية. ويذهب كاتب المقال إلى أنه لم يبق للملك من المنافسين الأقوياء إلا إمام اليمن.

ويرصد بعد ذلك ما يخص الجزءين الأوسط والجنوبي من ساحل البحر الأحمر كما أشار إليه في تقسيمه للمنطقة، فيورد تفاصيل تتعلق بكل من إمارة عسير والإمام يحيى، ويذكر في هذا الصدد أن إمارة عسير تمثل منطقة عازلة بين إمام اليمن والملك عبدالعزيز، وأن الأدارسة وقعوا معاهدة مع الملك عبدالعزيز تجعله بمثابة حامي الإمارة كلها.

Aden 2

1927/05/17
F. 710 (6)

نسخة من مقال بعنوان «إيطاليا في البحر الأحمر (٢)» من صحيفة «ذي مانشستر جارديان» *The Manchester Guardian* الصادرة في ١٧ مايو (أيار) ١٩٢٧م، مضمنة طي رسالة تغطية رقم ١٨٨٦ من ستيرلنج F. A. Sterling مستشار السفارة الأمريكية في لندن نيابة عن السفير الأمريكي إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٠ مايو ١٩٢٧م.

يشير المقال إلى أن التعاون الدولي بين كل من بريطانيا وإيطاليا، والذي يعتبر بمثابة حقيقة مقررة، قد يتعرض للانهيار بسبب البعد العربي والأوضاع السياسية في منطقة البحر الأحمر. ويذكر المقال أن المحللين يتوقعون حدوث صدام غير مباشر في المنطقة بين إيطاليا وبريطانيا، وذلك من خلال الأسلحة التي قدمتها كل من الدولتين إلى مختلف الأطراف العربية المتنازعة.

ثم يشير كاتب المقال إلى أن بريطانيا غير راضية بوجود جزيرة عربية موحدة تحت قيادة الملك عبدالعزيز آل سعود، ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، لأن ذلك قد يعرّض الطريق إلى الهند للخطر، لكنه يلاحظ في الوقت نفسه أن الملك عبدالعزيز صديق لبريطانيا، وأن أي إساءة إليه سينجم عنها مخاطر. ويتطرق كاتب المقال بعد ذلك إلى تحليل لعلاقة إيطاليا باليمن، مع الإشارة إلى موقف بريطانيا من

التطورات التي تشهدها هذه العلاقة، وطبيعة السياسة الإيطالية في المنطقة عموما.

ثم يتطرق إلى موضوع البترول في جزر فرسان، فيذكر أن شركة بريطانية تمكنت من الحصول من الإدريسي أمير عسير على امتياز للتنقيب عن النفط في تلك الجزر، ويضيف أن بريطانيا ستشجع الإدريسي على أن ينضم إلى الملك عبدالعزيز. ويتساءل الكاتب عن احتمال حدوث صدام بين الملك عبدالعزيز وإمام اليمن، ويلاحظ أن ذلك الصدام يبدو حتميا حسب العارفين بأمور الجزيرة العربية.

ثم ينتقل الكاتب إلى مهمة جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton المبعوث البريطاني الذي كلفته وزارة الخارجية البريطانية بالتفاوض مع الإمام يحيى، ويفيد أن كلايتون توصل من خلال محادثاته مع جاكوبو جاسباريني Jacopo Gasparini حاكم أريتريا الإيطالية إلى وضع إطار للتعاون المتبادل بين كل من بريطانيا وإيطاليا بخصوص الأوضاع المعقدة في الجزيرة العربية، وذلك قدر الإمكان لمنع الصدام المسلح أو الحدّ من عواقبه إن حدث بالفعل.

Aden 2

1927/05/19
890 F. 24/2 (1)

نسخة من رسالة من جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton المبعوث البريطاني المطلق الصلاحية إلى الملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، مؤرخة في ١٨ ذي القعدة ١٣٤٥هـ الموافق ١٩ مايو (أيار) ١٩٢٧م، ومضمنة طيّ رسالة رقم ٩٣ موقعة من كليسون ألدريدج Clayson W. Aldridge نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣١ مارس (آذار) ١٩٢٨م.

إشارة إلى اقتراح الملك عبدالعزيز بإدارج بند في نص المعاهدة المزمع إبرامها بين بريطانيا ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ينص على ألا تتخذ الحكومة البريطانية إجراءات تحول دون اقتناء المملكة أو استيرادها أسلحة أو ذخائر أو معدات حربية لاستعمالها الخاص، يفيد صاحب الرسالة أن حكومة بلاده ترى أن تلك المسألة يجب معالجتها في صلب المعاهدة الرئيسية.

ثم يضيف، بناء على تفويض من حكومة بلاده، أنه تم رفع الحظر الذي كان مفروضا على تصدير المعدات الحربية إلى الجزيرة العربية، وأنه إذا رأت حكومة المملكة أن توجه طلبات بتلك المعدات إلى شركات الأسلحة البريطانية، فلن تضع الحكومة البريطانية عراقيل دون ذلك، شريطة أن يتم هذا وفق ما تنص عليه اتفاقية عام ١٩٢٥م حول تجارة الأسلحة. ويَعِد بتوفير نسخة من الاتفاقية المذكورة إذا رغب الملك عبدالعزيز في ذلك.

722.17

1927/05/20
790 F. 00/2-1648 (8)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لمعاهدة جدة المبرمة بين عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها وجورج الخامس George V، ملك بريطانيا العظمى، موقعة من قبل الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود نائب الملك في الحجاز، وجلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton المفوض البريطاني، مؤرخة في جدة في ١٨ ذي القعدة ١٣٤٥هـ الموافق ٢٠ مايو (أيار) ١٩٢٧م، وملحقة بعدد من المذكرات المتبادلة، والمعاهدة المترجمة وملحقاتها مضمنة طي رسالة تغطية رقم ٤١ موقعة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ فبراير (شباط) ١٩٤٨م.

تنص المعاهدة على اعتراف الحكومة البريطانية بالاستقلال التام والمطلق للممالك التابعة لملك الحجاز ونجد وملحقاتها، كما تنص على أن تسود الصداقة والسلام والعلاقات الحسنة بين الدولتين. ويتعهد الملك عبدالعزيز بتسهيل حج المسلمين من الرعايا البريطانيين أو من في حكمهم، وتسليم متعلقاتهم إلى الوكيل البريطاني في جدة في حالة وفاتهم في أثناء الحج. كذلك يتعهد الملك عبدالعزيز بالمحافظة على علاقات صداقة مع الكويت والبحرين وشيوخ قطر وساحل عمان ممن تربطهم بالحكومة البريطانية اتفاقيات خاصة، وبالتعاون مع البريطانيين للحدّ من تجارة الرقيق. وتسري المعاهدة مدة سبع سنوات وينتهي العمل بها بعد ستة أشهر من إعلام أحد الطرفين الآخر برغبته في إنهائها.

وفي المذكرة الأولى، المرفقة بالمعاهدة، التي وجهها إلى الملك عبدالعزيز بتاريخ ١٩ مايو، يشرح كلايتون بالتفصيل مواقع الحدود بين الحجاز وشرقي الأردن، التي تلتزم بها الحكومة البريطانية. وفي مذكرة جوابية مؤرخة في ١٩ ذي القعدة ١٣٤٥هـ الموافق ٢١ مايو ١٩٢٧م، يبين الملك عبدالعزيز أن تمسّك الحكومة البريطانية بموقفها هذا من مسألة الحدود يحول دون التوصل إلى تسوية بشأنها، ويعلن استعداده لإبقاء الوضع على ما هو عليه في معان والعقبة حتى تسنح الفرصة للتوصل إلى تسوية شاملة.

وفي مذكرة مؤرخة في ١٩ مايو، يبلغ كلايتون الملك عبدالعزيز رفض الحكومة البريطانية التخلي عن حقها في إطلاق سبيل الرقيق اللاجئين إلى القنصلية البريطانية في جدة، دون أن يعني هذا تدخلا في شؤون حكومة الحجاز ونجد أو الانتقاص من سيادة الملك، مع الوعد بإعادة النظر في هذا الحق عندما لا تعود ثمة حاجة إليه. ويرد الملك عبدالعزيز في مذكرته المؤرخة في ١٩ ذي القعدة الموافق ٢١ مايو على كلايتون بأنه يثق في حسن تصرف الوكيل البريطاني في جدة فيما يتصل بموضوع الرقيق حسب روح

معاهدة جدة، وأنه لن يسمح من جانبه بأي التباس ذي نتائج سلبية في الموضوع.

وفي مذكرة من كلايتون إلى الملك عبدالعزيز مؤرخة في ١٩ مايو، يوضح الأول أن لا حاجة لأن تشمل المعاهدة مادة تشترط عدم تدخل الحكومة البريطانية في استيراد مملكة الحجاز ونجد للأسلحة، وذلك لأن الحظر البريطاني على تصدير المواد الحربية إلى الجزيرة العربية قد تم رفعه، بالإضافة إلى التزامها باتفاقية الأسلحة لعام ١٩٢٥م. وقد شكر الملك عبدالعزيز كلايتون على هذا التوضيح في مذكرة مؤرخة في ١٩ ذي القعدة الموافق ٢١ مايو.

ويبين كلايتون في مذكرة مؤرخة في ١٩ مايو للملك عبدالعزيز أن الغرض الوحيد من المادة المتعلقة بإعادة متعلقات الحجاج المتوفين من الرعايا البريطانيين أو مَن في حكمهم هو إضفاء الصفة الرسمية على الموضوع، دون أن يؤثر هذا على معاملة المتوفين من غير الحجاج التي لا تزال خاضعة لقواعد المقابلة بالمثل التي هي أساس التعامل بين الدول المستقلة. ويرد الملك عبدالعزيز على كلايتون في مذكرة بتاريخ ١٩ ذي القعدة الموافق ٢١ مايو بأن الإجراءات التي سوف تطبقها المملكة في هذا الخصوص ستكون حسب الأعراف الدولية.

R.11

#F.800 Aden2 #741.90F.11/9 582.9

1927/05/21
890 F. 24/2 (1)

نسخة من رسالة من الملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها إلى جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton المبعوث البريطاني المطلق الصلاحية، مؤرخة في ١٩ ذي القعدة ١٣٤٥هـ الموافق ٢١ مايو (أيار) ١٩٢٧م، ومضمنة طيّ رسالة رقم ٩٣ موقعة من كليسون ألدريدج Clayson W. Aldridge نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣١ مارس (آذار) ١٩٢٨م.

يشكر الملك عبدالعزيز الوزير المفوض البريطاني على رسالته المؤرخة في ١٨ ذي القعدة ١٣٤٥هـ الموافق ١٩ مايو ١٩٢٧م، والتي تفيد بوضوح أن تصدير الأسلحة إلى الجزيرة العربية ليس ممنوعا.

722.17

1927/05/25
F. 800 (9)

تقرير رقم ٢٢٤ من جيمس لودر بارك James Loder Park نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٢٥ مايو (أيار) ١٩٢٧م ومرفق برسالة من نزيه العظم مترجم تشارلز كرين Charles Crane رجل الأعمال الأمريكي في اليمن، مؤرخة في ٢٠ أبريل (نيسان) ١٩٢٧م.

يشير بارك في مطلع تقريره إلى رسالة وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة في ٢٦

فبراير (شباط) ١٩٢٧م والتي تضمنت صورة مقتطفٍ من صحيفة «الديلي تلغراف» *The Daily Telegraph* يحتوي على نص معاهدة مكة المكرمة الموقعة في ٢١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٦م بين الملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها والسيد الحسن بن علي الإدريسي أمير عسير. ويشير بارك إلى رغبة وزارة الخارجية الأمريكية في الحصول على نص معاهدة سابقة بين الطرفين، تم فيها تحديد حدود عسير، وأشير إليها في الفقرة الأولى من المعاهدة المذكورة، التي تقول إنها أُبرمت في العاشر من شهر صفر ١٣٣٩هـ الموافق أكتوبر ١٩٢٠م.

ويوضح بارك أن قنصلية عدن لم تتمكن من الحصول على نص معاهدة ١٩٢٠م المشار إليها، وأن ستيورت General Stewart المقيم السياسي البريطاني في عدن أكد له أن هذه المعاهدة لم تُنشر، وأن الحدود المتفق عليها في تلك المعاهدة لم يعلن عنها. ثم يشير بارك إلى تقريره رقم ٢٠٢ المؤرخ في ٢٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٧م، وإلى الصفحة الرابعة من تقريره رقم ٢٠٤ المؤرخ في ٢٨ يناير ١٩٢٧م، حيث أورد نسخة من خريطة للمنطقة تسلّمها من برنارد رايلي Major Bernard Reilly المقيم السياسي البريطاني بالنيابة في عدن، وفيها تبدو منطقة عسير كشريط ضيق يمتد من جنوب القنفذة في الشمال إلى منتصف المسافة بين اللحيّة والحديدة في الجنوب.

ويقول بارك إن الأراضي التي يسيطر عليها الإدريسي فيما يبدو لا تزيد عن نصف مساحة عسير الفعلية، وربما تزيد عن ثلث المساحة التي وردت في رسوماته السابقة. ويضيف أن دراسة للتحركات التي قام بها كل من إمام اليمن والإدريسي والملك عبدالعزيز آل سعود على مدى العامين السابقين تكشف أن مساحة عسير قد تقلصت بفعل الانتهاكات التدريجية لأراضيها من جهة الحجاز واليمن، حتى أصبحت شريطا يمتد من جنوب القنفذة إلى منتصف المسافة بين ميدي وجيزان.

ويسوق بارك معلومات عن مدن عسير المختلفة. ثم يقول إن إمام اليمن قد تجاهل المعاهدتين المبرمتين بين الملك عبدالعزيز والإدريسي، بل إنه يحتل دون أي عقوبة تلحق به جزءا كبيرا من الساحل، بما في ذلك الحُديدة واللحيّة وميدي، وكذلك أراضي داخلية واسعة بما في ذلك أبو عريش، وفي ذلك ما يكشف جانبا كبيرا من شخصية الإمام وعدم اكتراثه بأي معاهدات، كما يذكر بارك. ثم يستطرد بارك ملاحظا أن الملك عبدالعزيز قد لا يكون متحمسا لأن يتولى إدارة معارك الأدارسة، لأن هناك مهام كثيرة ينبغي أن ينجزها لتثبيت قواعد مملكته الكبيرة. ولهذا فإن من المحتمل في نظره أن

يصل كل من الملك عبدالعزيز وإمام اليمن إلى تفاهم يخدم مصلحة الطرفين حتى لو كان ذلك على حساب الإدريسي، ثم يخلُص بارك إلى الحديث عن أحوال الجزيرة العربية بشكل عام، فيقول إن الحدود فيها غير واضحة المعالم، ويورد تفاصيل عن طبيعة مفهوم القبيلة وعلاقتها بالسلطة في الجزيرة العربية، ويسوق معلومات إضافية عن العلاقة بين الإدريسي والبريطانيين واليمن.

Aden 2

1927/08/18
F. 624.1 (2)

تقرير من جيمس لودر بارك James Loder Park نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ١٨ أغسطس (آب) ١٩٢٧م.

يشير بارك إلى المعلومات المستمدة من التحريات التي أجرتها القنصلية حول دخول الإمدادات الرسمية الخاصة بمكاتب الحكومة الأمريكية في الجزيرة العربية دون رسوم جمركية، فيذكر أنه لا توجد قيود على دخول الإمدادات الرسمية المخصصة لممثلي أي قطاع من قطاعات الحكومة الأمريكية في عدن. ويضيف أن تلك الامتيازات الدبلوماسية نفسها من الممكن الحصول عليها من مملكة الحجاز وإمامة اليمن، وكل من سلطنة عُمان وسلطنة المُكلا، والأحساء، والكويت. ويذكر لودر بارك أن سلطنة نجد لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الأحساء أو عن طريق الحجاز، ويوضح أنه لمّا كانت منطقتا الأحساء والحجاز تحت سلطة الملك عبدالعزيز آل سعود، فإن دخول الإمدادات الرسمية دون رسوم من الأمور المرجحة التي من الممكن التأكد منها عمليا عند أية نقطة حدود في نجد حيث يمارس الملك عبدالعزيز سلطات مباشرة، خصوصا إذا تم إعلامه مسبقا بإرسال تلك الإمدادات.

Aden 2

1927/08/31
890 b. 4061/- (9)

تقرير موقع من جيمس لودر بارك James Loder Park نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٣١ أغسطس (آب) ١٩٢٧م، ومرفق بالتقرير لائحة لمستخدمي السينما في عدن.

يذكر بارك أن السينما لم تلق سوقا رائجة في الجزيرة العربية، وأن قلة الطلب على الأفلام السينمائية لا تبرر بناء دور للعرض إلا في عدن وما حولها. فالاعتراض على عرض الأفلام السينمائية مرده إلى تحريم تصوير الوجه البشري في الشريعة الإسلامية. ويقول بارك إن إمام اليمن لن يوافق على عرض الأفلام السينمائية، وكذلك الملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها.

722.7

1927/09/29
F. 800 (4)

نسخة من مقال افتتاحي بعنوان «الوهابيون وبريطانيا» من صحيفة «ذي نير إيست آند إنديا» *The Near East and India* الصادرة في ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٧م، مضمنة طي تقرير رقم ٢٧٩ من جيمس لودر بارك James Loder Park نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٢٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٧م.

يذكر كاتب المقال أن الحكومة البريطانية أدركت مؤخرا عظمة حركة الإحياء الوهابية في الجزيرة العربية وإخلاص قائدها الملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها. ويصف الكاتب هذا التحرك البريطاني بأنه قد تأخر بعض الشيء، إلا أنه يعتبر معاهدة جدة بمثابة إنجاز يرضي الطرفين، وأن أكثر الثناء ربما يوجه لممثلي الطرف العربي في هذه المعاهدة الذين اتسم أداؤهم بقدر عال للغاية من الذكاء والمرونة. ويقول أيضا إن الطرف العربي عرف بشكل دقيق مواطن قوة موقفه التفاوضي، ومع ذلك لم يبالغ في عرض قوته تلك.

ويذكر الكاتب أن المعاهدة تم توقيعها بين أصدقاء وليس بين أعداء سابقين أو محتملين، وأن البريطانيين لديهم قناعة بأن التعاون المستمر مع الوهابيين وقائدهم، صاحب المهام الكبرى ورجل الآونة الراهنة والألف سنة القادمة، سيخدم مصالحهم في الجزيرة العربية. ثم يشيد كاتب المقال بالقدرة التفاوضية العالية التي تميز بها جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton عند تعامله مع ملك عربي طالما تجاهلت بريطانيا أهميته.

وينتقل صاحب المقال بعد ذلك إلى الحديث عن معاهدة جدة فيشيد بمدى الاتزان والحكمة اللذين تحلى بهما الجانب الوهابي في أثناء إعدادها. ثم يستعرض أهم ما جاء في المعاهدة، فيشير إلى اعتراف بريطانيا بالتوسع السياسي والإقليمي الذي حققه الوهابيون منذ توقيع المعاهدة البريطانية النجدية عام ١٩١٥م، وإلى تعهد بريطانيا بعدم إيواء مناهضين للملك عبدالعزيز يرغبون في استعادة الأراضي التي كان يسيطر عليها حسين ملك الحجاز الأسبق. كما يشير إلى بنود أخرى من المعاهدة، ومن بينها المادة المتعلقة بالحفاظ على علاقات ودية بين الملك عبدالعزيز وكل من الكويت والبحرين ومشايخ قطر وعُمان، ويرى الكاتب أن هذه المادة ستساعد على منع الكثير من القلاقل في منطقة الخليج، وتضمن السلام في المناطق الوسطى والغربية والشمالية من الجزيرة. ويشير كذلك إلى المادة الخاصة بتجارة الرقيق وتعهد الملك عبدالعزيز بالعمل على منع هذه التجارة.

ثم يعلق على ما جاء في أحد ملحقات المعاهدة الخاص بالحدود مع شرقي الأردن

وفلسطين، وبمسألة الرقيق، ويوضح موقفيْ الحكومة البريطانية وحكومة الملك عبدالعزيز من كلتا المسألتين، والفرق بين الشرق والغرب في النظر إلى تجارة الرقيق، ويشير إلى احتمال نجاح ما ينوي الملك عبدالعزيز القيام به في هذا الصدد مقارنة مع راس تافاري Ras Tafari قائد الحبشة. ويشير الكاتب إلى مسألتين لم تتناولهما المعاهدة، وهما مشكلة سكة حديد الحجاز، وموضوع إلغاء الامتيازات الأجنبية في الحجاز. وينتهي الكاتب بالإشادة مجدّدا بالمعاهدة، واعتبار عام ١٩٢٧م عاما مميزا في تاريخ العلاقات البريطانية العربية، وأن على بريطانيا أن تدرك أنها تتعامل مع واحدة من أكثر الحركات حيوية في قارة آسيا.

Aden 2

1927/10/06
F. 800 (2)

مقتطف من خطاب هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby إلى مدير تحرير صحيفة «ذي نير إيست آند إنديا» *The Near East and India* والمنشور في الصحيفة تحت عنوان «الحجاز والسوفييت وأعداء الوهابيين» في عددها الصادر في ٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٧م، مضمن طي تقرير رقم ٢٨٥ من جيمس لودر بارك James Loder Park نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٣١ أكتوبر ١٩٢٧م.

في هذا المقتطف، يرد فلبي على الشائعات التي أُطلقت ضد الملك عبدالعزيز آل سعود وضد الوهابيين في صحيفة «ذي نير إيست آند إنديا» ويذكر أنها شائعات ينبغي ألاّ تُؤخذ مأخذ الجدّ. كما يندد بمروّجي تلك الشائعات من خصوم الوهابيين وأعداء الملك الذي جاء ليبقى، على حد قول فلبي.

ويعقب جيمس لودر بارك على هذا المقتطف من خطاب فلبي، فيؤكد أن الملك عبدالعزيز قائد قوي، لا يمكن أن تتداعى مملكته العربية الكبيرة الموحدة تحت حكمه؛ كما أن لديه القدرة على الوقوف والصمود، سواء بدعم من بريطانيا أو بدونه. ولقد امتدت مملكته فيما يظهر إلى أقصى ما يطمح إليه، كما يقول بارك، فالمعلومات التي تلقاها من مصادر موثوق بها تؤكد أن الملك عبدالعزيز لا يرغب في الدخول في حرب ضد الإمام يحيى بالرغم من موقف الإدريسي الموالي لمكة المكرمة، وادعاءاته بأحقيته في السيادة على نصف ساحل اليمن المطل على البحر الأحمر، وهي ادعاءات تحظى بتأييد من بريطانيا.

ويلاحظ بارك أن المشكلة التي تواجه الملك عبدالعزيز، والتي تمت مناقشتها كثيرا، هي ما يتعلق بموضوع قيادته للعالم الإسلامي كخليفة، وهي مشكلة كما يقول بارك في طريقها إلى الحل من تلقاء ذاتها، وإن مصيرها

سيتضح بمرور الوقت. ويشير بارك في هذا الصدد إلى الحقيقة المشاهدة بخصوص استحالة التوحد السياسي في العالم الإسلامي الذي سيكون راضيا ما بقيت الكعبة المشرفة في أيد أمينة تحافظ على أمن الحج والحجيج. ثم ينتقل بعد ذلك ليشير إلى طموح الإمام يحيى لأن يكون خليفة للمسلمين، وينتهي إلى الصعوبات التي تكتنف تحقيق ذلك الطموح.

Aden 2

1927/10/19
741.90 f. 11/11 (2)

رسالة رقم ١٤٢١ موقعة من أوسكار هايزر Oscar S. Heizer القنصل الأمريكي في القدس إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٧م، مرفق طيها نسخة من معاهدة جدة المبرمة بين عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها والملك البريطاني في ١٨ ذي القعدة ١٣٤٥هـ الموافق ٢٠ مايو (أيار) ١٩٢٧م.

يشير هايزر إلى ما جاء في المذكرات المتبادلة بعد إبرام معاهدة جدة بشأن حدود شرقي الأردن الجنوبية المتاخمة للحجاز، ويضيف قائلا إنه يجب ملاحظة أن الملك عبدالعزيز آل سعود لم يوافق على خط الحدود الذي رسمته السلطات البريطانية بين نجد وشرقي الأردن، لكنه وافق على أن تبقى الأمور على ما هي عليه في منطقة معان والعقبة إلى أن يتم ترتيب حل نهائي لهذا الجزء من الحدود لاحقا. ويذكر هايزر أن موضوع الحدود هذا قد أشير إليه في رسالة وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة في ١٤ يونيو (حزيران) ١٩٢٦م، وفي رده عليها ضمن الرسالة رقم ٩٨٠ المؤرخة في ١٤ أغسطس (آب) ١٩٢٦م.

582-9

1927/10/25
F. 800 (19)

تقرير رقم ٢٧٩ من جيمس لودر بارك James Loder Park نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٢٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٧م ومرفق به ترجمة نشرتها صحيفة «ذي نير إيست آند إنديا» *The Near East and India* الصادرة في ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٧م، لنص معاهدة جدة الموقعة في ٢٠ مايو (أيار) ١٩٢٧م، وبافتتاحية عنوانها «الوهابيون وبريطانيا» من «ذي نير إيست آند إنديا» الصادرة في التاريخ نفسه.

يعرض التقرير معلومات تفصيلية عن مسار الأحداث السياسية في الجزيرة العربية، ويشير على وجه الخصوص إلى الدور البريطاني البارز في تلك الأحداث. ويبدأ التقرير بإشارة إلى رسالة وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة في ٢٦ فبراير (شباط)

١٩٢٧م، وإلى مقال من صحيفة «الديلي تليجراف» *The Daily Telegraph* اللندنية الصادرة في ٢٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٧م، والتي تتضمن مقتطفات من نص معاهدة مكة المكرمة، الموقعة في ٢١ أكتوبر ١٩٢٦م بين كل من الملك عبدالعزيز آل سعود والإدريسي أمير عسير. كما يشير التقرير إلى طلب وزارة الخارجية الحصول على نص معاهدة سابقة أُشير إليها ضمن معاهدة مكة المكرمة، أُبرمت فيما يبدو بين الأطراف ذاتها في أكتوبر من عام ١٩٢٠م، مع طلب مزيد من المعلومات لإلقاء الضوء على حدود عسير. ويحيل صاحب التقرير إلى ما ذكره في تقريره رقم ٢٢٤ المؤرخ في ٢٥ مايو ١٩٢٧م من أنه تجاهل نص معاهدة ١٩٢٠م المزعومة، لأنها لم تُنشر، لكنه يضيف مع ذلك أن ترنشارد فاول Trenchard Fowle المقيم البريطاني بالنيابة في عدن أكد له أن معاهدة ١٩٢٠م بين الملك عبدالعزيز والإدريسي قد أُبرمت بالفعل، وأنها تضمنت اعتراف الملك عبدالعزيز بسيادة الإدريسي على كل أراضي عسير التي كان يسيطر عليها آنذاك.

ثم يورد صاحب التقرير تفاصيل عن الصراع بين الإدريسي وإمام اليمن، ومساندة بريطانيا للسيد الحسن الإدريسي، ويوضح أسباب إبعاد علي الإدريسي عن السلطة في عسير ونفيه إلى مكة المكرمة، ومنها عواطفه الكامنة ضد البريطانيين. ويضيف صاحب التقرير أن معاهدة البريطانيين مع الإدريسي ضد الأتراك عام ١٩١٧م قد انتهت بانتهاء الحرب، وتخلى البريطانيون بعد ذلك عن لعب دور نشيط في سياسات الجزيرة العربية، لكنهم سعوا بعد أن أصبح عبدالعزيز آل سعود ملكا للحجاز إلى التوسط لعقد معاهدة سرية بينه وبين الإدريسي عام ١٩٢٠م، وكان الهدف منها دعم نفوذ الملك عبدالعزيز في المنطقة.

وينقل صاحب التقرير عن برنارد رايلي Major Bernard Reilly المقيم السياسي البريطاني بالنيابة في عدن بعض التحليلات والتفسيرات عن طبيعة العلاقة بين الأدارسة والوهابيين، وأهمية معاهدة ١٩٢٠م لمحاصرة نشاط إمام اليمن. ويلاحظ صاحب التقرير هنا أنه إذا كان إمام اليمن قد استطاع أن يفسد على البريطانيين خططهم بشن حرب هجومية، فإن قائد الوهابيين عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، سلطان نجد آنذاك، قد أفسد خطط البريطانيين بطرد الملك حسين وابنه علي من بعده خارج الحجاز، مما دعا بريطانيا إلى إعادة النظر في سياساتها بخصوص الجزيرة العربية لحماية طريق الهند البحري. من هنا، يقول صاحب التقرير، تحرك جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton للتفاوض من أجل توقيع معاهدتي بحرة وحداء مع الملك عبدالعزيز ورسم الحدود بين مملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها

من ناحية، وأراضي الانتداب البريطاني في فلسطين وشرقي الأردن والعراق من ناحية أخرى.

ويلاحظ صاحب التقرير أن البريطانيين لم يدركوا أهمية هذا الحاكم المتنور وقوته، وأن لورانس Colonel Lawrence وهاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby قد تمكنا قبل الحرب العالمية من معرفة هذه الصفات لدى الملك عبدالعزيز، وأن بريطانيا راهنت على الشريف حسين خطأ، ولم تُلق بالا إلى تحذيرات فلبي بأن نجم الملك عبدالعزيز آخذ في الصعود. ومع ذلك، كما يقول التقرير، وبالرغم من أن إبرام معاهدتيْ الحدود مع الملك عبدالعزيز قد جاء متأخرا، إلا أنه يُعد تحركا في الاتجاه الصحيح من وجهة نظر بريطانية.

ويضيف التقرير أن نجاح كلايتون في إبرام هاتين المعاهدتين قد منحه ثقة كبيرة، وعلّق عليه آمالا أخرى، منها توقيع معاهدة مماثلة مع إمام اليمن. وهنا ينتقل صاحب التقرير إلى الحديث عن مهمة جلبرت كلايتون في صنعاء للتفاوض مع الإمام يحيى ويصف عوامل فشلها بالتفصيل، مما جعل بريطانيا في رأيه تسارع إلى تدعيم قدراتها الدفاعية والهجومية في عدن لتأمين نفوذها في البحر الأحمر ونفوذها في الجزيرة العربية، كما أرسلت الذخائر والأسلحة إلى الإدريسي ليدفع بها عدوان الإمام يحيى.

كما قام البريطانيون بتسليح قبائل الحدود للحفاظ على ولائها. وفي هذا الإطار أيضا تندرج في نظره معاهدة جدة مع الملك عبدالعزيز في مايو ١٩٢٧م. ويذكر صاحب التقرير هنا أن هذه المعاهدة التي تعترف فيها بريطانيا بسيادة الملك عبدالعزيز على الحجاز ونجد والأحساء، قد ركزت على تأمين الحجاج، وذلك لمهادنة المسلمين في الهند. كما ركزت على ضمان حق العبيد في الاستجارة بالحرم المكي الشريف وبالسلطات البريطانية، والحصول من الملك عبدالعزيز على تعهد بالعمل على منع تجارة الرقيق نهائيا.

ويرى صاحب التقرير أن هذه المعاهدة جاءت لتلغي معاهدة ٢٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩١٥م المتقادمة، خصوصا من حيث اعتبار نصّها الإنجليزي معيارا للتفسير في حالة حدوث أي نزاعات؛ كما تضمنت هذه المعاهدة ما يفيد التعاون لاحتواء المشكلات التي قد تنشأ في حقول النفط التابعة لشركات بريطانية في الكويت والبحرين. ويشير بارك إلى وجود نقاط أخرى تمت تسويتها في تلك المعاهدة، ثم يعرض تفاصيل عن سياسة بريطانيا في اليمن، مشيرا بصفة خاصة إلى أنها لم تكن راضية بإرسال خبراء تعدين أمريكيين إلى اليمن من قبل تشارلز كرين Charles Crane رجل الأعمال الأمريكي، وذلك لمعارضتها لوجود أي عناصر خارجية

قد تعيق التوصّل إلى معاهدة مع إمام اليمن تخدم مصالحها. كما يعرض التقرير ما ذكره فاول، المقيم البريطاني بالنيابة في عدن، عن مساندة الملك عبدالعزيز العسكرية للإدريسي، طبقا لمعاهدة مكة المكرمة، وذلك لمساعدته على استرجاع الأراضي التي استولى عليها إمام اليمن، وكذلك ما ذكره عن خطة بريطانيا في الضغط على الإمام يحيى للتوصل إلى حل سلمي للمشكلات العالقة بين الطرفين.

ثم يتطرق التقرير إلى ما يتعلق بدخول الملك عبدالعزيز الحجاز، فيرصد بعض الشائعات المغرضة في ذلك الخصوص، ثم يذكر أن الملك عبدالعزيز فاجأ العالم الإسلامي وأبطل تلك الشائعات حين نجح في الحفاظ على أمن الحجيج والمقدسات، وأسس مملكة قوية آمنة مستقرة، وشجع التجارة، وانتهج سياسة خارجية ستؤدي إلى قبول مملكته عضوا في عصبة الأمم.

أما بخصوص علاقة الملك عبدالعزيز والإمام يحيى، فيستبعد صاحب التقرير احتمال نشوب حرب بينهما في المستقبل القريب، وذلك خلافا لتوقعات فاول، فالملك عبدالعزيز منشغل في رأيه بتدعيم أركان مملكته الشاسعة، وليست لديه رغبة في خوض حرب ضد اليمن، بغض النظر عن التزاماته نحو الإدريسي والمضمنة في معاهدة مكة المكرمة. ويضيف صاحب التقرير أنه تأكد كذلك، ومن خلال خطاب وصله من نزيه العظم، مترجِم كرين، رجل الأعمال الأمريكي، مؤرخٍ في ١٨ يوليو (تموز) ١٩٢٧م، أن إمام اليمن نفسه سوف يمتنع عن الدخول في أية حرب ضد الملك عبدالعزيز إلا إذا أُجبر على ذلك. ويذهب صاحب التقرير إلى أن خطة بريطانيا الهادفة إلى إحكام الخناق على إمام اليمن لحمله على قبول شروطها لم تؤت أُكلها لعدم رغبة الملك عبدالعزيز في خوض حرب بالنيابة عنها.

Aden 2

1927/10/31
F. 800 (4)

تقرير رقم ٢٨٥ من جيمس لودر بارك James Loder Park نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٣١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٧م، ومرفق به مقتطف من خطاب هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby إلى مدير تحرير صحيفة «ذي نير إيست آند إنديا» *The Near East and India* والذي نُشِر في عدد الصحيفة الصادر في ٦ أكتوبر ١٩٢٧م.

في هذا التقرير، ينقل لودر بارك أخبار الشائعات التي أُطلقت عقب تمكن الملك عبدالعزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها وأنصاره الوهابيين من السيطرة

على كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، وسقوط جدة في ٢٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٦م. وينقل بارك صورة عن ردود فعل الدوائر الإسلامية، في الهند على وجه الخصوص، التي برزت في إطار الأنشطة الدعائية التي يقوم بها الأخوان محمد علي وشوكت علي، اللذان يُعتبران من ذوي النفوذ في الدوائر الإسلامية بالهند. ويذكر بارك أن أهم ما في هذه الأنشطة الدعائية أنها تعكس خوف كثير من الهنود المسلمين من استمرار الوهابيين في إزالة الأضرحة.

ويشير بارك إلى المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في مكة المكرمة في صيف العام الذي تلا سقوط الحجاز، واتسمت وقائعه بشيء من الجو العاصف الذي أسهم في إيجاده الأخوان محمد وشوكت علي اللذان كانا يمثلان الهند في المؤتمر، واللذان حذرا عقب رجوعهما إلى بلادهما من احتمالات تعرض المسلمين الهنود إلى سوء المعاملة في الحجاز. ويوضح بارك أن الملك عبدالعزيز قام بحماية كل الحجيج بكل ما أوتي من قدرة، وخرج من هذه الزوبعة فائزا. ثم يشير إلى حديث له مع هاري سينت جون فلبي، أحد المقربين من الملك عبدالعزيز، في عدن في فبراير (شباط) ١٩٢٥م، قبل سقوط جدة، فينقل عن فلبي وصفه للملك عبدالعزيز، الذي كان سلطان نجد آنذاك، بأنه أعظم القادة العرب المعاصرين. كما يذكر أن فلبي وصف الدعوة الوهابية في صحيفة «ذي نير إيست آند إنديا» الصادرة في ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٧م بأنها أكثر الدعوات حيوية في قارة آسيا.

ويشير بارك كذلك إلى مقال آخر لفلبي في الصحيفة نفسها، في عددها الصادر في ٦ أكتوبر ١٩٢٧م، ويرد فيه فلبي على شائعات باحتمال اندلاع انتفاضات ضد الوهابيين في الحجاز، وينفي هذا الاحتمال مؤكدا أن الملك عبدالعزيز قد جاء ليبقى. وينهي بارك تقريره قائلا إنه يتفق مع فلبي فيما ذهب إليه.

Aden 2

1927/11/07
890 F. 001/Ibn Saud/1 (2)

رسالة رقم ٦ موقعة من كلايسون ألدريدج Clayson W. Aldridge نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٧م، مرفقة بنسخة من مقال بعنوان «لقب الملك عبدالعزيز الجديد» من صحيفة «التايمز» *Times* اللندنية الصادرة في مارس (آذار) ١٩٢٧م.

يخبر صاحب الرسالة وزير الخارجية الأمريكي عن تغيير اللقب الرسمي للملك عبدالعزيز آل سعود، ويبين أن اعتراف بريطانيا بهذا اللقب ورد في المعاهدة الإنجليزية الحجازية الموقعة في ٢٠ مايو (أيار) ١٩٢٧م،

التي وردت نسخة منها ضمن رسالة جيمس لودر بارك James Loder Park رقم ٢٧٩ المؤرخة في ٢٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٧م. ويشير نص المعاهدة إلى عبدالعزيز آل سعود بلقب «ملك الحجاز ونجد وملحقاتها» بعد أن كان يلقب «بملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها». ثم يذكر صاحب الرسالة أن ترنشارد كرافن فاول Major Trenchard Craven Fowle المساعد الأول للمقيم البريطاني في عدن أعلمه بأن بريطانيا اعترفت بالملك عبدالعزيز ملكا لنجد والحجاز.

722.17

1927/11/28
F. 800 (1)

رسالة تغطية موقعة من نيلسون جونسون Nelson Johnson نيابة عن وزير الخارجية الأمريكي إلى جيمس لودر بارك James Loder Park نائب القنصل الأمريكي في عدن، مؤرخة في ٢٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٧م ومرفقة بنسخة من تقرير عن وقائع المؤتمر الإسلامي العالمي المنعقد في مكة المكرمة في يونيو (حزيران) ١٩٢٧م

يشير صاحب الرسالة إلى التقرير المرفق عن وقائع المؤتمر الإسلامي العالمي المنعقد في مكة المكرمة، ويصف التقرير بأنه أوفى عرضٍ حصلت عليه وزارة الخارجية الأمريكية لوقائع ذلك المؤتمر. وقد وصل إليها عن طريق جوليوس لاي Julius G. Lay القنصل العام الأمريكي في كلكتا، بالهند، الذي حصل عليه بدوره من أحد أعيان البنجاب المسلمين. ويرى صاحب الرسالة أن في التقرير معلومات قد تكون مفيدة فيما يخص الشؤون الإسلامية ذات الأثر على التطورات السياسية في الجزيرة العربية

Aden 2

1927/11/28
F. 800 (1)

نسخة من تقرير عن وقائع المؤتمر الإسلامي العالمي المنعقد في مكة المكرمة في يونيو (حزيران) ١٩٢٧م، مضمن طي رسالة تغطية موقعة من نلسون جونسون Nelson Johnson نيابة عن وزير الخارجية الأمريكي إلى جيمس لودر بارك James Loder Park نائب القنصل الأمريكي في عدن، مؤرخة في ٢٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٧م.

يصف كاتب التقرير الملك عبدالعزيز آل سعود، ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، بأنه رجل صاحب رؤية وأنه يدرك أهمية توحيد القوى الإسلامية المشتتة لإنقاذ العالم الإسلامي من التدهور، وتكوين جبهة إسلامية موحدة تمكّن المسلمين من تحقيق ما يطمحون إليه بشكل فعال. ومن هذا المنطلق، كما يقول صاحب التقرير، افتتح الملك عبدالعزيز المؤتمر الإسلامي العالمي الذي تقرر عقده كل عام في مكة المكرمة. ويصف كاتب

التقرير هذا المؤتمر بأنه الأول من نوعه، وأنه محاولة جريئة لتجميع المسلمين حول راية واحدة تمكنهم من حل مشكلاتهم، وتجعل لهم كلمة يُعتدّ بها في العالم.

ثم يسرد تفاصيل عن موعد انعقاد المؤتمر وجانبا من الحياة اليومية في مكة المكرمة، ويقدم وصفا لملامح القصر الذي عُقد فيه المؤتمر، كما يتحدث عن الوفود الإسلامية المشاركة، ويلاحظ غياب الوفد التركي عن المؤتمر، وأن أعضاء بعض الوفود قد تم ترشيحهم للحضور من قبل الملك عبدالعزيز نفسه. ثم يصف التقرير بالتفصيل مراسم استقبال الملك عبدالعزيز ونجله الأمير فيصل حين وصولهما إلى قاعة المؤتمر.

ويورد بعد ذلك خطاب الملك عبدالعزيز أمام الوفود المشاركة، الذي ألقاه بالنيابة عنه حافظ وهبة، سكرتيره الخاص. وفي هذا الخطاب، يرحب الملك عبدالعزيز بالوفود المشاركة، ثم يشير إلى ما عانت منه المنطقة من جور الحكام، ومنهم الشريف حسين ونجله علي، اللذان ساعدتهما بريطانيا على الاستيلاء على الحجاز، فأصبحا يضطهدان أهله وأهل نجد والحجاج، مما حمل الملك عبدالعزيز سلطان نجد آنذاك على النهوض للذود عن الإسلام وبقاعه المقدسة حتى وهبه الله النصر، وأتاح له أن يسهر على حماية الأماكن المقدسة في الحجاز، وينشر السلام الذي أصبح مستتبا لأول مرة منذ أمد بعيد. ثم يذكر الملك أنه دعا لعقد هذا المؤتمر لمناقشة سبل تحسين الوضع في الحجاز، وجعل البقاع المقدسة منبعا للحضارة. ويتناول الملك في خطابه بعد ذلك مسألة الصراع الطائفي الذي يضعف الإسلام ويتنافى مع الدين، ويدعو المشاركين في المؤتمر إلى العمل على تقريب قلوب المسلمين. ويذكر معدّ التقرير أن حافظ وهبة اقترح بعد انصراف الملك أن يتولى أكبر المشاركين سنا إدارة وقائع المؤتمر في انتظار اختيار رئيس دائم، وأسندت المهمة على هذا النحو إلى مولوي عبدالواحد Molvi Abdul Wahid من الهند.

ويرصد صاحب التقرير بعد ذلك وقائع المؤتمر التي اتسمت بسلسلة من الخلافات الإجرائية بين بعض الموفدين، خصوصا فيما يتعلق باختيار الرئيس الدائم للمؤتمر، والسكرتير العام للمؤتمر، وهي خلافات كان محورها اثنان من أعضاء الوفد الهندي، وهما الأخوان محمد وشوكت علي، اللذان اتسمت تدخلاتهما بكثير من السطحية، حسب صاحب التقرير، ولقيت اعتراضا وتجاهلا من معظم المشاركين. ويذكر صاحب التقرير أن أعمال اليوم الأول من المؤتمر تمخضت عن انتخاب لجنة لمتابعة الموضوعات مؤلفة من مولوي عرفان Molvi Irfan من الهند، وعبدالواحد من الجزائر، والشيخ البليهد من الحجاز.

ثم يستعرض صاحب التقرير وقائع اليوم الثاني للمؤتمر، فيذكر أنه تم الاتفاق على

تسمية المؤتمر «مؤتمر مسلمي العالم»، وتقرر انعقاده سنويا، في أثناء الحج، وفي مكة المكرمة أو أي بلد إسلامي آخر إذا تعذر انعقاده في مكة المكرمة. كما تم تشكيل لجنة لدراسة مشروع توسعة الحرم المكي وإخلاء المساحات التي حوله من المباني القديمة، وتقديم مقترحات في ذلك الشأن إلى الحكومة الحجازية. ومن أهم المقترحات التي طرحت كذلك واتّخذ بشأنها قرار إنشاء خطوط للسكة الحديدية بين جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة بالإضافة إلى خط فرعي إلى ينبع، وكذلك تطوير ميناء رابغ على البحر الأحمر. كما تم اقتراح تمويل هذه المشروعات، وخصوصا منها مشروع سكة الحديد، عن طريق مساهمات من الدول الإسلامية، على أن يذهب نصف عائداتها إلى حكومة الحجاز، والنصف الآخر لصيانة الخطوط. ويشير كاتب التقرير إلى قرارات أخرى اتُّخذت، منها تنفيذ مشروع للصرف الصحي بمكة المكرمة، وإنشاء مستشفيات ومخيمات بجدة، وموانئ أخرى في الجزيرة العربية حتى يستفيد منها الحجاج، وأن يدفع كل مشارك ٣٠٠ جنيه لتغطية تكاليف المؤتمر في الأعوام التالية.

ويشير معد التقرير بعد ذلك إلى أنه بالإضافة إلى تركيا التي لم تحضر المؤتمر، فإن دولا أخرى كذلك لم تشارك، مثل بلاد فارس والعراق واليمن، ويرصد أسباب ذلك، ثم يعقّب بأن تلك الأسباب هي ذاتها التي تجعل رؤية الملك عبدالعزيز في توحيد المسلمين رؤية بعيدة المنال؛ ولكن انعقاد المؤتمر، كما يقول، يمثل في حد ذاته نجاحا لفكرة ستنمو مع الوقت، وتجتذب رجالا أكفاء من مختلف الدول الإسلامية، فتزول الحواجز بذلك تدريجيا وتتراجع الفرقة والنزاع، ويعود الإسلام قويا مُشِعًا على الشرق بكامله.

Aden 2

1927/12/06
F. 800 (1)

مقتطف بعنوان «هجوم الإخوان على الكويت» من صحيفة «ذي تايمز أف ميزوبوتيميا» *The Times of Mesopotamia* الصادرة في ٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٧م، مضمنة طي رسالة رقم ٥٩٥ من جون راندولف John Randolph القنصل الأمريكي في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٧م.

يفيد المقتطف أن الإخوان هجموا على قرية بالقرب من الجهراء في الكويت واستولوا على الإبل والممتلكات. ويضيف أن أخبارا وردت بأن المغيرين يشكلون جزءا من قوات فيصل الدويش، وأنهم كانوا تحت قيادة تريحيب بن شقير، كما أن هناك أخبارا أخرى تفيد أن ابن نهيّر أحد رجال فيصل الدويش(كذا!) يخطط للهجوم على آبار السلمان.

Aden 2

1927/12/07
F. 800 (1)

مقتطف بعنوان «غارة على الكويت» من صحيفة «ذي تايمز أف ميزوبوتيميا» *The Times of Mesopotamia* الصادرة في ٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٧م، مضمن طي رسالة رقم ٥٩٥ من جون راندولف John Randolph القنصل الأمريكي في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٧م.

يقول المقتطف إنه لا توجد معلومات محددة عن هجوم الوهابيين على إحدى القرى الكويتية، إلا أن ثلاثة من القرويين قُتلوا، فيما يقال، وأن العدد الأكبر من السكان قد نزحوا إلى داخل البلاد. وتضيف التقارير أن المغيرين لا يزالون في المنطقة حيث شوهد عدد منهم، وأن القرية التي تعرضت للهجوم هي قرية أم الرمم.

Aden 2

1927/12/12
F. 800 (2)

مقال بعنوان «هجمات الإخوان على الكويت والعراق» من صحيفة «العراق» الصادرة في ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٧م، مضمن طي رسالة رقم ٥٩٥ من جون راندولف John Randolph القنصل الأمريكي في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٧م.

يذكر كاتب المقال أن من عادة المغيرين في الصحراء بعد غاراتهم أن يسرعوا بغنائمهم لئلا يدركهم عدوهم، خصوصا إذا كانوا قليلي العدد، كما هو الشأن بالنسبة إلى القوة التي قادها ابن لامي في الهجوم على الجهراء، والتي بلغ عدد رجالها ٤٠٠ مقاتل. ويتساءل صاحب المقال عن سبب بقاء هذه القوة في منطقة الكويت، وعن احتمال وجود تفاهم مسبق بين ابن لامي وفيصل الدويش للهجوم على الكويت. وإن صح هذا الافتراض، كما يلاحظ صاحب المقال، فإنه يدل على تفكك الوحدة الوطنية وانتشار الفوضى داخل نجد. أما إذا لم يكن صحيحا، فإنه قد يوحي بأن الملك عبدالعزيز آل سعود دخل في مغامرة خطيرة على الرغم من تعهده للحكومة البريطانية باحترام استقلال الكويت.

ويستطرد الكاتب قائلا إنه لا يعتقد أن الملك عبدالعزيز ممن لا يحترمون المعاهدات. ثم يرجح أن ما فعله الدويش في البُصية وعلى حدود الكويت يعارض رغبة الملك. لكن هذا لا يمنع أن تقع مسؤولية تصرف قبائل الصحراء على عاتقه؛ وبالتالي فإن عليه، كما يرى كاتب المقال، أن يتخذ إجراءات لمعاقبة مطير، وإلا فقد يدفع جيرانه إلى الاتحاد ضدّه وضرب حكومته. ثم يتساءل صاحب المقال عن موقف بريطانيا الذي لمّا يتضح بعد من مسألة الغارات على الكويت.

Aden 2

1927/12/13
F. 879.7 (5)

ترجمة قانون مرور السيارات على الطريقين بين جدة وكل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، الصادر في ١٨ جمادى الآخرة ١٣٤٦هـ الموافق ١٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٧م، مضمنة طي تقرير من كلويس هيوستن .Cloyce K Huston نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٥ فبراير (شباط) ١٩٣٠م.

يحتوي الجزء الأول من هذا القانون ٣١ بندا تنظم حركة السير على الطريق بين جدة ومكة المكرمة. وقد جاء فيها أنه يحق لكل فرد من رعايا الملك عبدالعزيز آل سعود استعمال سيارات على هذا الطريق، وأن على كل أجنبي أو شريك أجنبي تقديم طلب لسلطات مكة المكرمة بهذا الخصوص. ثم يحدد النظام فئات الذين يُسمح لهم بقيادة السيارات، وفئات السيارات التي تستخدم ذلك الطريق، وسعر التنقل بين جدة ومكة المكرمة، وإجراءات تسجيل السيارات واستصدار رخص التنقل، ويحدد قيمة رسوم التسجيل، والرسوم الجمركية، والرسوم التي تتقاضاها الحكومة مقابل إزاحة السيارات العاطلة عن الطريق، وكذلك رسوم استصدار رخص القيادة.

ثم يحدد النظام مواصفات لوحات السيارات، وقيمتها، ومواصفات تجهيز سيارات الأجرة، كما يحدد السرعة المسموح بها داخل المدن إلى ثمانية كيلو مترات في الساعة، ويفرض استعمال أضواء أمامية وخلفية أثناء الليل. ويحدد القانون كذلك مسؤولية السائقين عند الحوادث، ونظام المخالفات، ويلزم السائقين بالابتعاد عن الطريق عند مرور موكب الملك عبدالعزيز آل سعود.

أما الجزء الثاني من القانون فيحتوي عشرين بندا تنظم حركة المرور على الطريق بين جدة والمدينة المنورة. وتنص على ضرورة فحص السيارات قبل السماح لها بالتوجه إلى المدينة المنورة وذلك من قبل مفتشين حكوميين، وعلى وجوب تجهيزها بكل ما يلزمها، وتحدد عدد المسافرين على متنها. ويحدد القانون كذلك نظام الرسوم المستحقة على البضائع، ونظام استخدام الحجيج للسيارات للتنقل إلى المدينة المنورة. ثم يحدد النظام أسعار السفر في أيام الحج، ومدة حجز السيارات القادمة من جدة إلى المدينة المنورة، ونظام إعداد التقارير من قبل الضباط المفتشين قبل عرضها على الملك عبدالعزيز. وينتهي النظام إلى ذكر ما يُفرض من غرامات وعقوبات على المخالفين لبنوده.

Aden 4

1927/12/15
F. 800 (2)

مقال بعنوان «غارات الإخوان وأبعادها» من صحيفة «العراق» الصادرة في ١٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٧م، مضمن طي رسالة

رقم ٥٩٥ من جون راندولف John Randolph القنصل الأمريكي في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٧م.

يشير صاحب المقال إلى أن الصحافة المصرية والسورية قد احتفت بدخول جيوش الإخوان إلى الحجاز، واعتبرت ذلك ليس فقط انتصارا للملك عبدالعزيز آل سعود بل انتصارا للقضية العربية، وذلك من باب الإيمان بأن وحدة الجزيرة العربية قد تحققت، وأن سيف نجد قد أثبت أنه أفضل الوسائل لتوحيد العرب بعد أن فشلت أقلام بعض من صناع السلام في توحيد كلمة الحكام العرب.

ثم يوضح صاحب المقال أن قوة نجد العسكرية كانت تستند إلى طموحات عدد من شيوخ القبائل، من أمثال فيصل الدويش شيخ مطير، وسلطان بن بجاد شيخ عتيبة، الذين سرعان ما اصطدمت أهدافهم مع أهداف الملك عبدالعزيز، مما أدى إلى اضطراب السلام في نجد، وإلى تهديد حدود العراق والكويت.

ويشير صاحب المقال إلى ما نشرته الصحيفة عن اعتداء الإخوان السابق على الكويت، ويضيف أنهم أغاروا مؤخرا على حدود هذا البلد، وقتلوا ممثل شيخ الكويت في الصحراء مع بعض أفراد عائلته، واستولوا على الماشية. كما يذكر حالة القلق التي طغت على سكان مدينة الكويت، حيث اجتمع عدد من الأهالي ووجهوا احتجاجا إلى الملك عبدالعزيز طالبين منه معاقبة المغيرين أو الاعتراف بأنهم شقوا عصا الطاعة. ويفيد المقال أن الملك عبدالعزيز أمر فيصل الدويش بالانسحاب، غير أن هذا الأخير رفض الإذعان. وينهي الكاتب مقاله بدعوة الدول المجاورة لنجد إلى توخي الحذر ترقبا لهجوم جديد من متمردي الصحراء.

Aden 2

1927/12/18
890 F. 00/10 (4)

ترجمة إلى الإنجليزية لرسالة رقم ج ١/٢٤ من مدير الشؤون الخارجية في حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها إلى الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة، مؤرخة في مكة المكرمة في ١٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٧م، ومضمنة طيّ نسخة من رسالة من نورث ونشيب North Winship القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في القاهرة إلى أوسكار هايزر Oscar S. Heizer القنصل الأمريكي في القدس، مؤرخة في ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٨م.

يفيد المسؤول الحجازي أنه يخاطب المفوضية الأمريكية في مصر بوصفها أقرب ممثل للسلطات الأمريكية إلى الحجاز لإعلامها بأن مواطنا أمريكيا يُدعى جورج بريدن George W. Breaden اجتاز حدود مملكة

الحجاز ونجد خلال شهر مايو (أيار) المنصرم بسيارته متجها إلى تيماء بغرض القيام بنشاط تبشيري بين قبائل الحجاز ونجد، وأن السلطات المحلية بادرت بإيقافه وترحيله تحت الحراسة إلى معان.

وقد أعلمت الحكومة الحجازية المندوب السامي البريطاني في فلسطين بما حدث حتى يتخذ ما يلزم لمنع الأجانب من اجتياز حدود المملكة دون تراخيص، وذلك حفاظا على سلامتهم. كما رأت الحكومة الحجازية آنذاك ألا تعلم المفوضية الأمريكية في القاهرة ولا غيرها من السلطات الأمريكية بما حدث اعتقادا منها بأن السلطة البريطانية في فلسطين ستقوم بذلك.

غير أن الحادث نفسه تكرر، كما يقول المسؤول الحجازي، خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المنصرم، وتعلق هذه المرة بمواطنيْن أمريكييْن أحدهما بريدن نفسه والثاني يدعى وليم سمولي William H. F. Smalley (وردت في الرسالة Samoulli)، وقد دخل كلاهما المملكة عن طريق العقبة للقيام بنشاط تبشيري، وكادا يتعرضان للهلاك على يد القبائل لولا تدخل السلطات الحجازية التي قامت بترحيلهما عن طريق جدة، وحذرتهما من العودة مجددا إلى المملكة.

ثم يذكّر المسؤول الحجازي بقداسة الحجاز ومنزلتها في نفوس المسلمين، وأن الحكومة الحجازية لن تقبل أبدا بأن تتحول تلك البلاد المقدسة إلى مسرح للنشاط التبشيري المسيحي، كما لن تتكفل بسلامة المبشرين الذين يدخلون البلاد دون معرفتها أو إذن منها، ويفيد أن مثل ذلك النوع من الأنشطة ممنوع أصلا، وأن كل من يحاول القيام به داخل أراضيها سيكون عرضة للخطر.

722.17

1927/12/23
F. 800 (1)

مقتطف بعنوان «نجد والعراق» من صحيفة «ذي تايمز أف ميزوبوتيميا» *The Times of Mesopotamia* الصادرة في ٢٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٧م، مضمن طي رسالة رقم ٥٩٥ من جون راندولف John Randolph القنصل الأمريكي في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٧م.

يقول كاتب المقتطف إن قضية مسؤولية الملك عبدالعزيز آل سعود عن حملات النهب التي يقوم بها فيصل الدويش في العراق، والحملات التي تقوم بها قبائل وهابية أخرى في الكويت، تمثل مشكلة خطيرة. ويضيف أن هذه الغارات لم تتوقف بل تكررت وازدادت خطورة، وأن بعض التقارير أفادت أن الغارة الأخيرة على العراق في الرخيمية، بالقرب من البصيّة، قد تحولت إلى معركة محتدمة. كما يوضح أن شائعات تؤكد أن فيصل الدويش أعاد

الممتلكات المسروقة من قبائل الظفير إلى أصحابها على أساس أنهم كانوا يدفعون الزكاة إلى سلطان نجد (كذا)، مما يثبت، إن صحت تلك الشائعات، أن فيصل الدويش ليس من الخارجين على القانون أو عن سيطرة الملك عبدالعزيز. ويضيف الكاتب أن على حكومة العراق أن تنشر رد الملك عبدالعزيز على احتجاجها لو تلقت مثل هذا الاحتجاج، وذلك لتوضيح موقف الملك الحقيقي من هذا الوضع الخطير.

Aden 2

1927/12/24
F. 800 (3)

رسالة رقم ٥٩٥ من جون راندولف John Randolph القنصل الأمريكي في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٧م مرفق بها مقتطفات من صحف مختلفة تصدر في العراق.

يشير راندولف إلى رسالته رقم ٥٧٧ المؤرخة في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٧م، ثم يذكر أن غارات الإخوان في العراق استمرت في أثناء الشهر الماضي، كما أن إحدى القرى الكويتية تعرضت للهجوم. ويذكر راندولف أن الملك عبدالعزيز آل سعود، ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، قد أعلن أنه غير مسؤول عن تلك الغارات إذ خرجت قبائل الحدود عن نطاق سيطرته. كما يشير إلى مقتطفات مرفقة من الصحف المحلية تتعلق بهجمات الإخوان على الكويت منذ عام ١٩٢٣م، عندما تم احتلال قرية الجهراء الكويتية لفترة من الزمن، مما أدى بأهل الكويت إلى بناء أسوار حول المدينة لحمايتها من الغارات. ويضيف راندولف أن البريطانيين أرسلوا سفينة حربية إلى الكويت لحماية الجهراء، وحذروا القوات النجدية من الاقتراب من الكويت.

Aden 2

#790b.90 g/8

1927/12/29
F.. 800 (2)

نسخة من مقتطف صحفي بعنوان «احتجاج فارسي لدى عصبة الأمم: شكوى ضد بريطانيا» من صحيفة «الديلي تلغراف» *The Daily Telegraph* الصادرة في لندن في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٢٧م، مضمن طيّ رسالة رقم ٤٤ من كليسون ألدريدج Clayson W. Aldridge نائب القنصل الأمريكي في عدن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣١ يناير (كانون الثاني) ١٩٢٨م.

يسوق المقتطف خبر الرسالة التي بعثتها الحكومة الفارسية إلى الأمين العام لعصبة الأمم احتجاجا على ما ورد في المادة السادسة من المعاهدة التي أبرمت بين بريطانيا ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها في ٢٠ مايو (أيار)

١٩٢٧م. كما يشير إلى المذكرة التي بعثتها الحكومة الفارسية إلى الوزير المفوض البريطاني في طهران في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٧م التي تضمّنت نص المادة المذكورة. وتنصّ هذه المادة على أن ملك الحجاز ونجد وملحقاتها يتعهد بالحفاظ على علاقات صداقة وسلام مع الكويت والبحرين وشيوخ قطر والساحل العماني الذين تربطهم بالحكومة البريطانية معاهدات خاصة. وتحتج المذكرة الفارسية على ما جاء في هذه المادة مما يخص البحرين، وتعتبر ذلك خرقا لوحدتها الترابية. ثم يورد المقال معلومات جغرافية وتاريخية عن جزر البحرين.

Aden 2